AL HAYAT

الحياة

٢٤ صفحة www.daralhayat.com

الحياة
الأحد ٢٥ شباط (فبراير) ٢٠١٨ الموافق ٩ جمادى الثانية ١٤٣٩ هـ/ العدد ٢٠٠٥٠
ALHAYAT SUNDAY 25 FEBRUARY 2018 ISSUE NO 20050

العلاقة المعقّدة بين أزمتي الديموقراطية والليبرالية

وحيد عبد المجيد

القوميون المتطرفون يستعدون للصعود إلى صدارة المشهد السياسي في إيطاليا أيضاً. استطلاعات الرأي تفيد بازدياد شعبيتهم قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة التي ستُجرى في ٤ آذار (مارس) المقبل. الانتخابات العامة، التي تُعد أهم الآليات الإجرائية في النظام الديموقراطي، تتحول مصدراً لتهديده. يحبس أنصار الديموقراطية أنفاسهم كلما حل موعد انتخابات عامة في عدد متزايد من الدول التي يُعد كل منها نموذجاً للحريات. أصبحت هذه الانتخابات مناسبة للتعبير عن غضب أعداد معتبرة من الناخبين، وتراجع ثقتهم بأداء مؤسسات النظام الديموقراطي التي لا تحل مشاكلهم. وتفقد الديموقراطية في كل يوم بعض بريقها الذي جعلها مصدر فخر لشعوب الدول التي تنعم بها.

الثقافة الليبرالية أيضاً تتراجع في البلدان التي كنا نحسب أنها صارت راسخة فيها، بعد أن انتشرت قيمها السياسية ولم تعد مقصورة على الليبراليين، ومعهم المحافظون المعتدلون والاشتراكيون الديموقراطيون والاتجاهات الوسطية. تكيف الشيوعيون في أغلبهم أيضاً مع هذه الثقافة، وكذلك بدرجة أو بأخرى القوميون المتطرفون. وصارت الثقافة الليبرالية، بهذا المعنى، ثقافة المنخرطين في العملية الديموقراطية بوجه عام، والملتزمين بقواعدها وإجراءاتها.

غير أن هذا كله لم يعصمها من أزمة تجعلها في أضعف لحظة لها منذ نحو قرنين. لم تكن مقدمات هذه الأزمة ظاهرة بوضوح حين بدا أنها حققت نصراً تاريخياً على الثقافات الشمولية، وليس الماركسية الستالينية وشبيهاتها فقط، في مطلع التسعينات.

ويبدو اليوم أن لحظة النصر هذه كانت هي نفسها لحظة بداية التراجع. لم يكن واضحاً وقتذاك أن ليبرالية الحقوق المدنية، والحريات الفردية التي لا يحدها إلا حرية الآخر، والتعدد الثقافي والتنوع العرقي، واحترام الآخر، والتسامح، تواجه تحدياً أخطر من ذلك الذي انتصرت عليه. فقد خرج هذا التحدي من عباءتها ممثلاً في ما بدا أنه نسخة جديدة منها تحمل اسم «الليبرالية الجديدة».

وليس تزامن أزمتي النظام الديموقراطي والثقافة الليبرالية الآن مصادفة، على رغم أن لكل منهما سياقها المستقل وخصوصيتها. فهما ترتبطان في بعض جوانبهما، وتتقاطعان في جوانب أخرى، على نحو يخلق علاقة معقدة بينهما، كما كانت الحال في تاريخهما، بخلاف ما يتصوره كثيرون نتيجة شيوع استخدام تعبير الديموقراطية الليبرالية.

كانت الليبرالية أسبق من الديموقراطية تاريخياً. الديموقراطية التي نعرفها اليوم عمرها قصير. وقليلة كانت تجلياتها الأولى قبل منتصف القرن التاسع عشر عندما ارتبط تطورها بحصول بعض البرلمانات الأوروبية على صلاحيات رقابية وتشريعية واسعة.

وكانت الليبرالية سابقة على هذا كله بثلاثة قرون على الأقل، إذ تعود مقدماتها إلى القرن الخامس عشر مع بداية الانتقال إلى التجارة ثم الصناعة، وظهور الرأسمالية التي ساهمت الليبرالية في بلورة بعض معالمها الأولى. ولكن بداية تفتح العقل الإنساني وانفتاحه في عصر النهضة الأوروبية كانت المصدر الرئيسي للثقافة الليبرالية التي أينعت في عصر التنوير.

لم يكن ثمة ارتباط عضوي بين الليبرالية والديموقراطية، بل علاقة معقدة، كما هي حال العلاقة بين الليبرالية والرأسمالية. لم يُعنَ رُوّاد الليبرالية حتى عصر التنوير بالديموقراطية بصورتها التي نعرفها اليوم. كانوا مهمومين بالتنوير الثقافي، وراهن بعضهم على حكام مستبدين، ولكنهم بدوا مستنيرين في ألمانيا وروسيا. وكانت الصراعات التي أعقبت الثورة الفرنسية هي التي مدت أول جسر بين الليبرالية والديموقراطية، وفتحت الباب أمام تأثير كل منهما في الأخرى.

ومثلما يكون التأثير المتبادل إيجابياً بالنسبة إلى طرفيه، يصبح سلبياً في مرحلة أزمة يمر فيها كل منهما، فتتفاقم الأزمتان. وهذا يفسر ما يحدث الآن، إذ تؤدي أزمة النظام الديموقراطي في معاقله التاريخية إلى إضعاف الثقافة الليبرالية التي أثخنها المد الليبرالي الجديد. كما يقود تراجع هذه الثقافة إلى إضعاف النظام الديموقراطي وحرمانه من أهم خطوط الدفاع عنه.

ويدل هذا التأثير المتبادل على أن العلاقة بين العملية الديموقراطية والثقافة الليبرالية أكثر تعقيداً مما كان مُعتقداً. كان مُتصوراً أن الثقافة الليبرالية ضرورية لتحقيق الديموقراطية واستقرارها. وثبت ذلك على مدى عقود طويلة في منطقتنا بالأخص. ولكن يثبت الآن أيضاً أن أزمة النظام الديموقراطي في معاقله تُضعف الثقافة الليبرالية، وتفتح الطريق أمام مد قومي متطرف وشعبوي يحمل أفكاراً بعضها على طرف نقيض معها، ويُهدد قيماً إنسانية أرستها مثل المساواة والحرية الفردية والتعدد الثقافي واحترام الآخر.

فقد أصاب النظامَ الديموقراطي جمود جعل المنخرطين فيه يتعاطون معه بوصفه عملية إجرائية وتنظيمية لا يجدون أفضل منها حتى الآن. ويؤدي استمرار الجمود في النظام الديموقراطي إلى مزيد من تراجع الثقافة الليبرالية. فالديموقراطية ليست مجرد برلمانات وأحزاب وانتخابات دورية تُجرى كل بضع سنوات، بل نمط حياة يفترض أن يعيشه المنخرطون فيها طول الوقت. ولذا يمكن أن تنشأ أجيال جديدة أقل حرصاً على النظام الديموقراطي، لأن استمرار تراجع الثقافة الليبرالية قد يؤدي إلى انحسار الإيمان بأنه أفضل، أو حتى أقل سوءاً، من غيره.

وهكذا يُضعف النظام الديموقراطي نفسه حين يؤدي جموده إلى ترهل الثقافة الليبرالية التي لا يخفى الأثر السلبي لتراجعها في أداء هذا النظام. وإذ خلصت بحوث علمية إلى أن انتشار الليبرالية الجديدة جعل ثقافة الحريات الكلاسيكية أقل قدرة على مقاومة آثار الجمود الديموقراطي عليها، يبدو بعض النقد اليساري الراديكالي لهذا المد في محله، ويتعين على من استهانوا به في التسعينات والعقد الماضي، أو اختزلوه في حمولته الأيديولوجية وحدها، أن يعيدوا الاعتبار إليه.

فقد ثبت أن أخطار غلبة الاقتصاد على السياسة والثقافة، وتنامي نفوذ الشركات الكبرى في صناعة المرشحين واتخاذ القرار، ليست مجرد صورة من إنتاج عقل أيديولوجي، بل واقع أدت تفاعلاته إلى إضعاف قدرة الثقافة الليبرالية على أداء وظيفتها التي يحتاج إليها النظام الديموقراطي لتصحيح أدائه وتصويب أخطائه، وجعلها في الوقت نفسه عرضة للتأثر بأزمته.

وإذ تتفاعل الأزمتان الديموقراطية والليبرالية على هذا النحو الذي يضع العالم في أخطر وضع منذ الثلاثينات، تشتد الحاجة إلى التفكير في كيفية تنشيط المجال العام لكي يتسع للتعبير عن الاختلافات والتناقضات الجديدة، واستيعاب مظاهر السخط على أداء النظام الديموقراطي في أطر مؤسسية أكثر فاعلية تعيد إنتاج الثقافة الليبرالية بعد الترهل الذي أصابها.